الجمهورية اللبنانية
وزارة العمل

الـوزيـــر

قرار ١/٦٧

تشكيل لجنة متابعة تنفيذ الخطة الثلاثية لتحسين فرص العمل
والاستخدام من خلال الحوكمة الرقمية للخدمات ورفع جودة التدريب

إن وزير العمل،
بناء على المرسوم رقم ٨٣٧٦ تاريخ ٢٠٢١/٩/١٠ (تشكيل الحكومة)،
بناء على مشروع القانون المعجل الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ١٣٩٥٥ تاريخ ٢٦ أيلول ١٩٦٣ (الضمان الاجتماعي)،
بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم ٨٠ تاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧ (إنشاء مؤسسة عامة تدعى المؤسسة الوطنية للاستخدام)،
بناء على المرسوم رقم ٨٣٥٢ تاريخ ١٩٦١/١٢/٣٠ وتعديلاته (تنظيم وزارة العمل)،
بناءً على المرسوم رقم ٢٠١٩ تاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ (تنظيم المؤسسة الوطنية للاستخدام)،
بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٢ الرامي إلى الموافقة على الخطة الثلاثية لتحسين فرص العمل والاستخدام،
بناءً على مذكرة التفاهم المبرمة بين وزارة العمل وجمعية حكمت ناصر التنموية (سند لبنان) تاريخ،...
بناء لمقتضيات المصلحة العامة،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: توضع موضع التنفيذ خطة وزارة العمل الثلاثية (٢٠٢٢ – ٢٠٢٥)، التي أقرها مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٢٣ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٢ والرامية إلى لتحسين فرص العمل والاستخدام من خلال الحوكمة الرقمية للخدمات ورفع جودة التدريب.

المادة الثانية: تشكّل لجنة مشتركة برئاسة وزير العمل وعضوية ممثلين عن وزارة العمل والمؤسسة الوطنية للاستخدام والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والشركاء من المجتمع المدني مهمتها العمل على اقتراح الإجراءات المناسب لوضع هذه الخطة موضع التنفيذ. وهي تتألف وفق الآتي:

الجمهورية اللبنانية
وزارة العمل

الـوزيـــر

أولاً: عن وزارة العمل

- مدير عام الوزارة بالإنابة السيدة مارلين عطاالله
- منسق فريق المعلوماتية في تنفيذ الخطة الثلاثية السيد يعقوب مرعي
- رئيس مصلحة القوى العاملة بالإنابة السيد علي فياض.
- رئيسة دائرة التدريب المهني السيدة مريم عاكوم.
- رئيس دائرة الاستخدام السيد أنطوان سعد.
- رئيسة قسم العلاقات الخارجية السيدة دنيز دحروج.
- مبرج نظم المعلوماتية د. زهير فيّاض.

ثانياً: عن المؤسسة الوطنية للاستخدام

- مديرة مديرية الاستخدام والتوجيه المهني السيدة هنادي مكداش.
- رئيس مصلحة إحصاء اليد العاملة د. حسين شلهوب.
- رئيس مصلحة الدراسات المهندس جورج فاضل.
- رئيس مصلحة أمانة سر مجلس الإدارة السيد علي أبو طعام

ثالثاً: عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

- مديرة مديرية الإحصاء وأساليب العمل بالإنابة السيدة زينب ضعون.

رابعاً: شركاء الإدارة من القطاع الخاص

ممثلو الهيئة الوطنية للعلوم والبحوث، السادة: رضوان شعيب، إبراهيم شعبان، مينات جوزيف كامل، نورا مرعبي، سيرين طالب.

ممثل جمعية البركة: د. علي زعيتر

الجمهورية اللبنانية
وزارة العمل

الـوزيـــر

المادة الثالثة: تنبثق عن اللجنة لجان فرعية متخصصة من بين أعضائها ويمكن الاستعانة بآخرين بقرارٍ من وزير العمل.

المادة الرابعة: تتولى د. بتول الخنساء مهمة التنسيق والتواصل بين أعضاء اللجنة وحفظ محاضر الاجتماعات.

المادة الخامسة: لا يتقاضى أعضاء اللجنة أي تعويضات من موازنة وزارة العمل أو من موازنة المؤسسات العامة المرتبطة بها.

المادة السادسة: تتولى اللجنة المهام الآتية:

١- وضع الدراسات اللازمة لتنفيذ الخطة الثلاثية لتحسين فرص العمل والاستخدام من خلال الحوْكمة الرقمية للخدمات ورفع جودة التدريب.

٢- اقتراح مشاريع القرارات والأنظمة اللازمة لوضعها موضع التطبيق.

٣- متابعة أعمال التنفيذ المتصلة بهذه الخطة.

٤- التواصل مع الجهات الداعمة داخلياً وخارجياً.

٥- سائر المهمات التي ينيطها بها وزير العمل.

المادة الخامسة: يعمل بهذا القرار فور صدوره ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بيروت في، ٢٠/٥/٢٠٢٠

وزير العمل

مصطفى بيـــرم

الجمهورية اللبنانية
وزارة العمل

يبلغ إلى:
- المدير العام بالإنابة
- المصالح والدوائر
- المؤسسة الوطنية للاستخدام
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- أصحاب العلاقة
- الموقع الالكتروني/ محفوظات

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
الأمين العام

بيروت، في : ٢٠٢٢/٥/١٣
رقم الصادر : ١٠٩٤/م.ص
رقم المحفوظات : ٩٤٧/د – ٤٤١/أ

وزارة العمل
الرقم : ٧٥٦٤
تاريخ الورود: ٢٠/٥/٢٠٢٢

جانب وزارة العمل

الموضوع : الخطة الثلاثية لتحسين فرص العمل والإستخدام.

المرجع : قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٢

إشارة الى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

وافق مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٢ (القرار رقم ٢٣) على الخطة الثلاثية (٢٠٢٢ – ٢٠٢٥) لتحسين فرص العمل والإستخدام من خلال الحوكمة الرقمية للخدمات ورفع جودة التدريب المقدمة من وزارة العمل.

للتفضل بالإطلاع.

القاضي محمود مكيّه

أمين عام مجلس الوزراء

نسخة تبلغ لجانب :
- وزارة المالية

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
الأمانة العامة

رقم المحضر: ٣١
رقم القرار : ٢٣
سـنة : ٢٠٢٢

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في: القصر الجمهوري يوم: الخميس الواقع في: ٢٠٢٢/٥/١٢

الموضوع : عرض وزارة العمل الخطة الثلاثية (٢٠٢٢-٢٠٢٥) لتحسين فرص العمل والإستخدام من خلال الحوكمة الرقمية للخدمات ورفع جودة التدريب.

المستندات: – المرسوم رقم ٢٨٦٥ تاريخ ١٩٥٩/١٢/١٦ (تنظيم وزارة العمل) المعدّل بالمرسوم رقم ٨٣٥٢ تاريخ ١٩٦١/١٢/٣٠.
– كتاب وزارة العمل رقم ٣/٥٦٤ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٥ ومرفقاته.

قرار المجلس

إطّلع مجلس الوزراء على المستندات المذكورة أعلاه،

وبعد المداولة،

قرر المجلس الموافقة على الخطة الثلاثية (٢٠٢٢-٢٠٢٥) لتحسين فرص العمل والإستخدام من خلال الحوكمة الرقمية للخدمات ورفع جودة التدريب المقدمة من وزارة العمل .

القاضي محمود مكيّه

أمين عام مجلس الوزراء

الجمهورية اللبنانية
فرع الشؤون الوزارية
رئاسة مجلس الوزراء
نسخة طبق الاصل
الاسم عارف شهاب
التوقيع

يبلغ لجانب
– السادة الوزراء
– وزارة العمل
– وزارة المالية
– المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
– المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
– مؤسسة المحفوظات الوطنية
– مركز المعلوماتية– المحفوظات

بيروت، في ٢٠٢٢/٥/١٢

الجمهورية اللبنانية
وزارة العمل

خطة وزارة العمل الثلاثية (2022 – 2025)

لتحسين فرص العمل والاستخدام
من خلال الحوْكمة الرقمية للخدمات ورفع جودة التدريب

1. مقدّمة:

إنّ الهدف الرئيس لوزارة العمل هو رعاية اليد العاملة اللبنانية لذا تقدّم وزارة العمل مجموعة واسعة من الخدمات للمواطنين اللبنانيين والشركات والنقابات والمقيمين الأجانب، وتضع في أولوياتها تحسين واقع فرص العمل والاستخدام للبنانيين وذلك من خلال حوْكمة الخدمات ورفع جودة التدريب.

ولأن البنية التحتية لموارد الطاقة والموارد الرقمية في وزارة العمل والمؤسسة الوطنية للاستخدام والمركز الوطني للتدريب تشكّل عاملاً أساسياً وحاسماً في تحسين فرص الاستخدام والعمل وتدريب الشباب اللبناني والمستخدمين، وبالتالي فإن تدهور هذه البنية التحتية كما هو الوضع الحالي سيجعل فرص التحسين صعباً جداً. لذلك فقد تمّ وضع هذه الخطّة التي تهدف إلى تحسين فرص العمل والاستخدام وتخفيض نسب البطالة وتدريب الشباب اللبناني والمستخدمين من خلال:

- تحسين استدامة موارد الطاقة والأماكن.
- تطوير البنية التحتية الرقمية
- حوْكمة العمل والبيانات.
- مشروع التدريب الوطني.

2. الحوْكمة الحالية لوزارة العمل والمؤسسات المرتبطة:

2.1. الهيكلية والتوزيع المكاني:

تقع وزارة العمل في المبنى الرئيسي الذي يضمّ حاليًا مكتب الوزير والمديرية العامة بكل مديرياتها ودوائرها، بالإضافة إلى دائرة جبل لبنان الجنوبي الإقليمية. أمّا الدوائر الإقليمية الباقية فتتوزع على بيروت وصيدا والنبطية وزحلة وبعلبك وطرابلس وحلبا وجونيه (دائرة جبل لبنان الشمالي).

المؤسسة الوطنية للاستخدام مؤسسة عامة مستقلة تعمل تحت وصاية وزارة العمل ويرأس الوزير مجلس إدارتها. تشغل المؤسسة مبنىً مستأجر، ولديها 3 مكاتب استخدام في بيروت وصيدا وطرابلس.

الهدف الأساس للمؤسسة القيام بدور مكتب الاستخدام الوطني وتتولّى رسم وتنفيذ سياسة الاستخدام في لبنان بصورة عامّة كما تتولّى بصورة خاصّة وعلى سبيل المثال لا الحصر إنشاء مكاتب استخدام إقليمية في المناطق اللبنانية كافّة والإشراف عليها، ومكافحة البطالة عن طريق تأمين نسبة مرتفعة من الاستخدام، والمساهمة في تنظيم سوق العمل وفي كل ما من شأنه رفع مستوى اليد العاملة كالتدريب المتخصّص ذو الطابع المهني.

المركز الوطني للتدريب المهني وهو جمعية ذات منفعة عامّة يرأس مدير عام وزارة العمل مجلس إدارته. يعمل هذا المركز في قسم من مباني مديرية التعليم المهني والتقني في الدكوانة، ومهمته الأساس التدريب لتحسين فرص التوظيف وملاءمتهم لسوق العمل.

2.2. الحوْكمة الحالية والخدمات:

تقدّم وزارة العمل الخدمات التالية للمواطنين والمقيمين والشركات والنقابات وذلك في مبناها الرئيسي والدوائر الإقليمية وأهمّها:

2.2.1. موافقة مسبقة لطلب استخدام أجنبي.
2.2.2. موافقة مبدئية لطلب استخدام أجنبي.
2.2.3. إجازة العمل.
2.2.4. تجديد إجازة العمل.
2.2.5. استرداد كفالة مصرفية.
2.2.6. الاستحصال على براءة ذمة.
2.2.7. تسجيل شركة.
2.2.8. تسجيل وبيانات النقابات.

تتطلّب كل هذه الخدمات من أصحاب العلاقة الحضور إلى الوزارة والدوائر ويسير العمل الورقي في الطوابق مع حد أدنى من التحول الرقمي.

2.3. الحوْكمة مع المؤسسات المختلفة:

ولتحقيق الخدمات أعلاه، ترتبط الوزارة بمعاملات بينية مع الجهات الحكومية التالية:

2.3.1. وزارة المالية.
2.3.2. المديرية العامة للأمن العام.
2.3.3. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
2.3.4. المؤسسة الوطنية للاستخدام.
2.3.5. المركز الوطني للتدريب المهني.
2.3.6. السجل التجاري (المؤسسات).
2.3.7. وزارة الاقتصاد (بوالص التامين).
2.3.8. مصرف الإسكان (شهادة الإيداع).
2.3.9. وزارة العدل.
2.3.10. كتاب العدل.

3. الواقع لحالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

3.1. غرفة الخوادم Servers:

3.1.1. مجهّزة بنظام تكييف.
3.1.2. تحوي خوادم.
3.1.3. تستهلك طاقة ما يعادل 50 أمبير على مدار الساعة.

3.2. واقع أجهزة الحاسوب (المشاكل):

3.2.1. عند تعطّل جهاز كمبيوتر يتوقف عمل الموظف لحين تصليح الجهاز.
3.2.2. كلفة شراء حواسيب جديدة مرتفعة ويصعب الحصول على قطع غيار بالسرعة المرجوة.
3.2.3. عملية نقل المعلومات إلى الخوادم تكون بطيئة في حال الاختلاف في نوعية الكابلات.
3.2.4. عملية تامين نسخ احتياطية للبيانات بدائية جداً مقارنة مع التكنولوجيا الجديدة.
3.2.5. لا قدرة حالياً على إدارة وتتبع البيانات.
3.2.6. الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي يؤدي إلى تلف مزود الطاقة اللا-منقطعة (UPS) خاصة أن الموظفين بشكل عام لا يقومون بإطفاء هذه الأجهزة بعد الانتهاء من العمل.
3.2.7. إنّ الأجهزة المستعملة حالياً تستهلك طاقة كهربائية كبيرة مع صعوبة ظروف الكهرباء حالياً.

3.3. الشبكة الداخلية السلكية:

3.3.1. مبنى الوزارة الرئيسي: تمّ تمديد شبكة خطوط داخلية في جميع الطوابق CAT6 حيث تمّ فصل كلّ طابق عن الآخر من خلال تركيب "كابين" لكل طابق في العام 2019 وتمّ توصيل "الكابينات" جميعها بغرفة الخوادم عبر ألياف ضوئية.

3.3.2. الشبكات في الدوائر الإقليمية: إن الشبكات في المناطق الإقليمية وعددها 7 أصبحت مهترئة ونوع كابلاتها CAT5.

3.4. شبكة الإنترنت:

3.4.1. خدمة الإنترنت: المبنى الرئيسي والمراكز الإقليمية جميعها مزودة بخدمة الانترنت والاتصال عبرWIFI.

3.4.2. غرفة الخوادم في المبنى الرئيسي مزودة بخط انترنت سريع ألياف ضوئية 50 Mbps.

3.4.3. جميع الطوابق في المبنى الرئيسي مزودة بنقاط لتوزيع الانترنت (كل طابق نقطتين).

3.5. الاتصالات الهاتفية:

3.5.1. تمتلك الوزارة حوالي 100 خط هاتفي خارجي من أوجيرو موزعة على مكاتب الوزارة.

3.5.2. يوجد سنترال داخلي قديم جداً AVAYA حوالي120 خط داخلي.

3.5.3. تمّ تركيب سنترال جديد AVAYA منذ 10 سنوات لزوم الخط الساخن 1740 لزوم مكتب الشكاوى.

3.5.4. تم في العام 2016 تركيب سنترال آخر PANASONIC للخط الساخن 1741 لزوم شكاوى العاملات الأجنبيات.

3.6. نظام المراقبة والكاميرات CCTV:

النظام مؤلف حالياً من عدد قليل من الكاميرات لا يغطي كامل الطوابق والمكاتب حيث يقوم بتسجيل حركة الدخول والخروج من المبنى لمدة من الزمن فقط.

4. خطة العمل الثلاثية 2022 - 2025:

تعتمد خطة تحسين واقع فرص العمل والاستخدام وتدريب المستخدمين على أربعة فصول، تشمل عناوين الطاقة والبنية التحتية الرقمية والتحول الرقمي والتدريب، وهي مبنية على الحاجات الملحّة بناءً للواقع ورؤية الوزارة للسنوات الثلاث المقبلة، كما وتتلاءم مع توجهات الحكومة في خطة التحول الرقمي والحوْكمة الرقمية.

4.1. الفصل الأول: تحسين استدامة موارد الطاقة والأماكن:

4.1.1. **نظام الطاقة الشمسية:** بناءً لدراسة هندسية، أخذت بعين الاعتبار مساحة سطح المبنى والشمس الفعالة على مدار العام ونظام الدوام، تبين أنه يمكن استغلال سطح المبنى الرئيسي للوزارة لتوليد الكهرباء من خلال الألواح الشمسية، وذلك بعد ترشيد الاستهلاك الحالي باستبدال بعض الأجهزة ووحدات الإنارة، بحيث تتمّ تغطية احتياجات العمل النهاري واستدامة غرفة الخوادم Servers وعدم توقفها ليلاً من خلال البطاريات. تتكون بنود الخطّة ممّا يلي:

4.1.1.1. تركيب منصّة معدنية من الحديد المغلف لتثبيت الألواح عليها.

4.1.1.2. تركيب لوحات شمسية عدد 192 لوح بطاقة 545 واط لكل لوح بطاقة إجمالية تبلغ 105 كيلو واط. هذه اللوحات ستقوم بإنتاج طاقة لتغذية المبنى في النهار مع تخصيص 15 كيلو واط لشحن نظام بطاريات ليثيوم لتغطية الأحمال ليلاً.

4.1.1.3. تركيب 10 بطاريات ليثيوم بقدرة 8.7 كيلو واط ساعة لكل بطارية لتغطية الأحمال ليلاً التي تبلغ 30 أمبير لمدة 12 ساعة.

4.1.1.4. تركيب محولات Inverters طاقة 5 كيلو واط عدد 3 وطاقة 27 كيلو واط عدد 4.

4.1.1.5. تركيب لوحات الحماية والتحكم Control المناسبة.

4.1.1.6. يمكن الاضطرار لتشغيل المولد او الكهرباء ليلا لمدة ساعتين لإعادة شحن البطاريات في ظروف طقس خاصة.

4.1.1.7. تبلغ الكلفة التقديرية الإجمالية لهذا البند حوالي 100,000 $ مئة ألف دولار أميركي.

4.1.2. **ترشيد استخدام الطاقة والأماكن:**

يمكن العمل على ترشيد استخدام الطاقة والأماكن بناءً للعوامل التالية:

4.1.2.1. استبدال نظام الحواسيب المكتبية الحالي العالي التكلفة والاستهلاك للطاقة، بنظام VID Virtual Desktop Infrastructure وسيأتي تفصيله في الفصل الثاني.

4.1.2.2. إعادة توزيع الأماكن بطريقة فعالة في المبنى الرئيسي، بحيث يمكن تفريغ طابقين كاملين مما يوفر استهلاك الطاقة المتعلقة بالإنارة والتكييف.

4.1.2.3. يمكن إلحاق المؤسسة الوطنية للاستخدام بالطابقين أعلاه وبالتالي توفير إيجار المؤسسة وتأمين استفادتها من موارد الطاقة والاتصالات عند تحسينها (راجع الفصل الثاني).

4.1.2.4. من المفترض أن تكون كلفة هذا البند صفر دولار بل ويحقق توفيراً لإيجار مبنى إضافي مع كلفة الطاقة والاتصالات العالية الخاصّة به.

4.1.3. **تطوير وتحسين واختصار أساليب ومسالك العمل:**

4.1.3.1. تدرس وزارة العمل وبالاستئناس بآراء رؤساء المصالح والدوائر والموظّفين سبل تطوير وتحسين واختصار أساليب ومسالك العمل بالاعتماد على هذه الخطّة وأهدافها مع إمكانية الاستعانة بالخبرات من خارج الوزارة ضمن شروط مراعاة أمن البيانات وحدود الإطلاع عليها وعدم نقلها أو مشاركتها مع أي طرف.

4.1.3.2. تقرّ المرحلة الأولى من تطوير وترشيد مسالك العمل في الوزارة خلال مدّة ثلاثة أشهر من تاريخ إقرار الخطّة بقرار يصدر عن وزير العمل على أن تتبعها المراحل التالية.

4.1.4. **الحضور في الأطراف وباقي المحافظات:**

4.1.4.1. تقضي الخطّة العمل بتفعيل الدوائر الإقليمية السبع في وزارة العمل، مع السماح للمواطنين بتقديم المعاملات في جميع الدوائر على أن تحفظ النسخة في الدائرة المختصّة وذلك بإحالة إدارية.

4.1.4.2. تفعيل مكاتب الاستخدام التابعة للمؤسسة الوطنية للاستخدام، وإنشاء مكاتب استخدام في كلّ المحافظات المتبقية خصوصاً في الأطراف، وذلك بعد إعادة دراسة دور وجدوى ووضع المكاتب بدراسة تجريها وزارة العمل.

4.1.5. **الكادر البشري:**

نظراً لغياب العنصر البشري الكافي في وزارة العمل وفي المؤسّسة الوطنية للاستخدام، يفوّض وزير العمل بالتالي:

4.1.5.1. تكليف مستخدمين في المؤسّسة الوطنية للاستخدام بمهام في مشروع الخطّة الثلاثية من ضمن نفس فئة المستخدم.

4.1.5.2. إجراء عقود نفقات خدمة مع المؤسّسات أو الإدارات العامة لتأمين الخدمات التي تفتقر إليها وزارة العمل (حاجب، تنظيفات، برمجة متخصّصة، وغيرها).

4.2. الفصل الثاني: تطوير البنية التحتية الرقمية (أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات):

4.2.1. تطوير الشبكة ومركز البيانات Data Center:

يعتمد هذا البند على تحويل غرفة الخوادم إلى مركز بيانات وربط كافة أنظمة المعلوماتية والاتصالات بها وفقاً للإجراءات التالية:

4.2.1.1. إعادة هيكلة الخوادم وتحديث أنظمة التشغيل.

4.2.1.2. تحويل الخوادم لوحدات معالجة وتخزين مركزية لكافة بيانات الوزارة والمؤسسة الوطنية للاستخدام ومركز لاستضافة Hosting التطبيقات وقواعد البيانات وصفحات الويب.

4.2.1.3. كلفة هذا البند لا تتعدّى 10,000 $ عشرة آلاف دولار أميركي.

4.2.2. **تحويل مركز البيانات إلى مركز (سنترال) اتصالات** الوزارة والمكاتب الإقليمية باستخدام نظام Voice over IP وذلك من خلال:

4.2.2.1. تركيب Switch يربط الشبكة بالمركز البيانات وربطه بخط E1 (تمت الموافقة على الخط من أوجيرو، المطلوب تأمين مودم عدد 2 لوصل الخط).

4.2.2.2. اعتماد أجهزة الهاتف الافتراضية (عبر الشاشة) وبالتالي توفير ثمن الأجهزة والصيانة والاكتفاء بسماعات مربوطة بوحدة NUC.

4.2.2.3. الاستغناء عن خطوط الهاتف وتقليصها من 100 خط إلى 30 خط، كما يمكن للدوائر الإقليمية التواصل فيما بينها ومع الإدارة المركزية عبر السنترال الجديد دون دفع كلفة الدقائق.

4.2.2.4. يسمح هذا النظام بضبط كل اتصالات العمل.

4.2.2.5. كلفة هذا البند حوالي 10,000 $ عشرة آلاف دولار أميركي

4.2.3. **استكمال عملية الربط** بين الطوابق ومركز البيانات من خلال:

4.2.3.1. شراء وتركيب CORE SWITCH FIBER عدد 1 و EDGE SWITCH POE عدد 7.

4.2.3.2. تجهيز الطابق الأرضي في المركز الرئيسي بشبكة إضافية وربطه بمركز البيانات.

4.2.3.3. تنظيم صلاحية استخدام الإنترنت واستفادة الموظفين من خط الإنترنت السريع المتصل بمركز البيانات.

4.2.3.4. كلفة هذا البند لا تعدى 5000 $ خمسة آلاف دولار.

4.2.4. **تحسين نظام المراقبة البصرية من خلال:**

4.2.4.1. شراء وتركيب كاميرات إضافية لتشمل جميع إنهاء المبنى وربطها بالشبكة الحالية إضافة كاميرات مراقبة التي يدخل إليها المواطنين.

4.2.4.2. توسيع وحدة حفظ المعلومات من خلال اعتماد مركز البيانات كمركز تخزين.

4.2.4.3. يجب أن لا تتعدّى كلفة هذا البند أكثر من 5,000 $ خمسة آلاف دولار أميركي.

4.2.5. **إدارة المخاطر الرقمية:**

4.2.5.1. إنشاء مركز إصلاح واسترجاع البيانات Data Recovery Center يرتبط بالمركز الرئيسي في حالة الكوارث التي قد تؤدي إلى ضرر في أجهزة مركز البيانات الرئيسي.

4.2.5.2. ربط DRC مع مركز البيانات الرئيسي بواسطة خط اتصال "مايكروويف".

4.2.5.3. إضافة خطوط رديفة للخطوط التأجيرية الخاصة بأوجيرو التي تربط الدوائر الإقليمية بالإدارة المركزية.

4.2.5.4. وضع بروتوكول الحماية واسترجاع البيانات Backup.

4.2.5.5. كلفة تأسيس هذا المركز هي حوالي 5000 $ خمسة آلاف دولار أميركي.

4.2.6. التحول لنظام VDI:

تعريف: هو نظام يعتمد على مركزية الأنظمة والمعلومات حيث أنّ جميع العمليات التي يقوم بها الموظف في أي مركز من مراكز الوزارة تنفذ وتعالج وتحفظ في خادم المركز الرئيسي أما المخرجات فيمكن أن تطبع في المراكز الإقليمية والدوائر المحلية، مع العلم أنّ الموظف يعمل فقط على شاشة ولوحة مفاتيح وفأرة فقط وموصول بالخادم عبر الشبكة NUC وبالتالي فهو ليس بحاجة لأن يكون لديه جهاز كمبيوتر مع ذاكرة وقرص صلب ونظام تشغيل. ومن مميزات هذا النظام:

4.2.6.1. الاستخدام من أي جهاز: عند تعطل حاسوب الموظف فإنه غير ملزم بالانتظار لحين تصليح الحاسوب بل يستطيع الانتقال إلى جهاز آخر باستخدامه اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به للتعامل مع المعلومات والبيانات الخاصة به، كما أنه يتميّز بسرعة نقل المعلومات إلى الخوادم حتى في حال الاختلاف في نوعية الكابلات.

4.2.6.2. تجميع البيانات في المركز الرئيسي Data Center وبالتالي تقليل مخاطر فقدان أو تلف البيانات الثمينة.

4.2.6.3. إمكانية وقدرة عالية على إدارة وتتبع جميع البيانات بطريقة آمنة وسليمة.

4.2.6.4. استهلاك محدود للطاقة.

4.2.6.5. تبلغ كلفة تجهيز الوزارة والمؤسسة الوطنية للاستخدام حوالي 150 وحدة NUC بكلفة إجمالية تبلغ 100,000 $ مائة ألف دولار أميركي.

4.3. حوْكمة العمل والبيانات:

يهدف هذا الفصل إلى تحسين حوْكمة العمل والبيانات عبر تطوير فكرة الشباك الموحّد لتكوين بوابة عمل رقمية Web Portal، وهنا لا داعي هنا لشرح الفوائد وأهمية هذا التطوير من حيث تحسين جودة الخدمات وتقليص نفقات الانتقال والازدحام وعدد الموظفين اللازمين، بالإضافة لتأمين الشفافية في المعاملات والحد من مظاهر الفساد في إجرائها.إن النظام الواقعي لهذه البوابة هو ما يعرف اليوم بنظام "التخطيط لموارد المؤسسات Enterprise Recourses Planning ERP" وهناك العديد من البرامج والحلول لأنظمة ERP منها ما هو تجاري ومنها ما هو مفتوح المصدر Open Source. يجب أن تكون كل التطبيقات وقواعد البيانات أدناه مستضافة على مركز بيانات الوزارة ويمكن اختصار الإجراءات على الشكل التالي:

4.3.1. إنشاء قواعد البيانات DB الموحدة وتطوير واجهات التطبيقات App Interface وتشمل التي يمكن من خلالها للمستفيدين من المواطنين والمقيمين والشركات وموظفي الوزارة تقديم الطلبات ومتابعة وضع المعاملة.

4.3.2. تطوير التطبيقات الرقمية والتي تشمل سير المعاملات مع الصلاحيات والتواقيع المناسبة.

4.3.3. ربط بهذه البوابة الرقمية بكل دوائر الوزارة والمؤسسات وأهمها:

4.3.3.1. الديوان.

4.3.3.2. المؤسسة الوطنية للاستخدام.

4.3.3.3. مصلحة العمل والعلاقات المهنية.

4.3.3.4. دائرة التفتيش.

4.3.3.5. دائرة التحقيق وقضايا العمل.

4.3.3.6. دائرة الاستخدام.

4.3.4. تطوير الربط الإلكتروني البيني لمركز بيانات الوزارة مع قواعد بيانات كل من:

4.3.4.1. وزارة المالية.

4.3.4.2. المديرية العامة للأمن العام.

4.3.4.3. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

4.3.4.4. المؤسسة الوطنية للاستخدام.

4.3.4.5. المركز الوطني للتدريب المهني.

4.3.4.6. السجل التجاري (المؤسسات).

4.3.4.7. وزارة الاقتصاد (بوالص التامين).

4.3.4.8. مصرف الإسكان (شهادة الإيداع).

4.3.4.9. وزارة العدل.

4.3.4.10. كتاب العدل.

4.3.5. اعتماد خدمة الدفع الإلكتروني وإضافتها للبوابة.

4.3.6. استحداث شباك في الطابق الأرضي لاستقبال من يحتاج مساعدة في تقديم الطلبات الرقمية من المواطنين عبر البوابة، وهذا الشباك يعتمد البوابة الرقمية ذاتها من حيث الترقيم وتصنيف المعاملات ويهدف فقط للمساعدة.

4.3.7. منع المسار الورقي الرديف للمعاملات من خارج البوابة الرقمية، ورفض المعاملة غير المكتملة المواصفات والمستندات.

4.3.8. إقرار نظام الإنجاز السريع للمعاملات من قبل الوزير بحيث يتم شهرياً توزيع المبالغ الإضافية المستوفاة عبر نظام الدفع الإلكتروني على الموظفين المعنيين وفق آلية شفافة وواضحة.

4.3.9. تبسيط الإجراءات الإدارية وإعادة النظر بالتواقيع اللازمة.

4.3.10. تدريب الموظفين المناوبين على الشباك والبوابة الإلكترونية على كافة المعاملات لتوجيهها في المسار الإداري الصحيح.

4.3.11. وضع مهل زمنية واضحة للمستفيدين لإنجاز المعاملات.

4.3.12. تعتمد الإدارات والمؤسّسات الرسمية العامة والشركات المالية والمصرفية على المسمّيات المهنية المحصورة باللبنانيين والمدرجة في الموقع الإلكتروني لوزارة العمل بحيث يمنع توظيف غير اللبنانيين في هذه المهن إلا في حالات استثنائية يوافق عليها وزير العمل.

4.3.13. يضع وزير العمل عقد العمل الموحّد للعاملين والعاملات في الخدمة المنزلية على أن يراعي أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلّة (ويفوّض وزير العمل بالتفاوض مع الدول المصدّرة للعاملين والعاملات في الخدمة المنزلية واليد العاملة وتوقيع مذكّرات تفاهم على أن ترفع الاتفاقيات والمعاهدات إلى مجلس الوزراء وفق ما تنصّ عليه المادة 52 من الدستور).

4.3.14. بعض المعاملات والخدمات الحالية التي يجب أن تقدّمها البوابة للمستفيدين هي:

4.3.14.1. موافقة مسبقة لطلب استخدام أجنبي.

4.3.14.2. موافقة مبدئية لطلب استخدام أجنبي.

4.3.14.3. إجازة العمل.

4.3.14.4. تجديد إجازة العمل.

4.3.14.5. استرداد كفالة مصرفية.

4.3.14.6. الاستحصال على براءة ذمة.

4.3.14.7. تسجيل شركة.

4.3.14.8. تسجيل بيانات النقابات.

4.3.15. تطوير منصات الاستخدام الخاصّة بالمؤسسة الوطنية للاستخدام بما يسمح بتحديث البيانات وتتبع الحالة Status للمستخدم وإصدار التقارير الإحصائية.

4.3.16. تطوير تطبيق النقابات والاتحادات النقابية بحيث ترتبط البيانات بحساب كل نقابة.

4.3.17. تطوير تطبيق الشركات بحيث ترتبط البيانات بحساب كل شركة.

4.3.18. تطوير تطبيق وبيانات الموارد البشرية (شؤون الموظفين – إجازات رواتب...).

4.3.19. تطوير نظام المحاسبة في الوزارة.

4.3.20. إنشاء نظام نزاعات العمل الفردية والجماعية وربطها بنظام الشكاوى بعد تطويره.

4.3.21. إنشاء موسوعات الوزارة Wiki التي تُبنى بالتراكم والتعاون بين الموظفين وتخصيص قسم منها ليكون دليل المواطنين في معالات الوزارة.

4.3.22. تعزيز المحتوى الرقمي التدريبي للمستخدمين .

4.3.23. تبلغ كلفة بند الحوْكمة المقترحة بين 70,000 $ و 100,000 $ بين سبعين ألف ومائة ألف دولار أميركي وهي تقتصر بشكل أساسي على أجور المبرمجين والخبراء.

4.4. مشروع التدريب الوطني:

إنّ ما ورد أعلاه من تحسين موارد الطاقة والأماكن والبنية التحتية الرقمية هو مقدّمة ضرورية لمشروع التدريب الذي يهدف إلى إعادة تشكيل القوى العاملة اللبنانية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل وتطلعات القطاعات وذلك في ضوء المتغيرات الكبرى التي مرّ بها لبنان والعالم خلال السنوات الثلاث الماضية والتغيرات البطيئة خلال السنوات الثلاثين السابقة. وهذه التغيرات نتجت عن تأثير عوامل الاقتصاد والهجرة واللجوء والديموغرافيا وجائحة COVID-19 والأمن الغذائي وغيرها الكثير.

ستشرف وزارة العمل على وضع مشروع تدريب وطني لإعادة بناء القوى العاملة اللبنانية ونسب تخفيض البطالة وتوفير فرص عمل للشباب اللبناني بتمكينهم من مزاولة مهن وزيادة قدراتهم، وفقًا للسياسات التالية:

4.4.1. تجري الوزارة بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للاستخدام (مع السماح بالتعاون مع إدارة الإحصاء المركزي والقطاع الخاص المتخصّص بالدراسات) مسحاً لحاجات سوق العمل لليد العاملة والاستخدام في قطاعات الأعمال المختلفة وذلك عبر خطّة واضحة ومهلة محدّدة.

4.4.2. تضع الوزارة بالتعاون مع المركز الوطني للتدريب، وبناءً على مخرجات البند 4.4.1 برنامجاً تدريبياً كاملاً بالمهن مع ملاحظة التوزيع الزماني والمكاني على الأراضي اللبنانية.

4.4.3. يتمّ تحديد موازنة مشروع التدريب الوطني بناءً على تحديد حاجات الاستخدام ومُخرجات التدريب المتوقعة، وذلك خلال مدّة شهرين من بدء تنفيذ المشروع.

4.4.4. تنفّذ الوزارة البرنامج التدريبي المبني على مخرجات البند 4.4.2 وذلك بالتعاون مع مراكز تدريب في الجامعة اللبنانية وبالاستفادة من مؤسسات التدريب والتعليم المهني، ومراكز الشؤون الاجتماعية والبلديات واتحادات البلديات.

4.4.5. يمتدّ تنفيذ البرنامج التدريبي على ثلاث سنوات ويتم تطويره بناءً لتقييم الأداء.

4.4.6. يتمّ تقييم البرنامج سنويًا من صانعي القرار وهم: وزارة العمل والمؤسسة الوطنية للاستخدام والمركز الوطني للتدريب والجامعة اللبنانية، بالترافق مع إجراء الإحصاءات والدراسات وتحاليل البيانات اللازمة بإشراف وزارة العمل، على أنّ توضع الخطط والبرامج التدريبية وخطط التوظيف والاستخدام والتمكين بناءً على ذلك.

4.4.7. يعتمد تمويل المشروع على المانحين المحلّيين والدوليين.

4.5. تفعيل برنامج "أوّل عمل شباب":

أصدرت الحكومة اللبنانية بتاريخ 2012/08/10 المرسوم رقم 8691 الذي قضى بإنشاء برنامج "أوّل عمل شباب". يهدف البرنامج إلى تشجيع أصحاب العمل على توفير فرصة عمل أولى مستدامة للشباب اللبناني، على أن تقوم المؤسسة الوطنية للاستخدام بتوفير الحوافز لأصحاب العمل الذين يوظّفون أجيراً لبنانياً يعمل للمرّة الأولى ويدفعون عنه الاشتراكات المتوجّبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدّة محدّدة (كامل قيمة اشتراكات السنة الأولى، ثلثي قيمة اشتراكات الفصلين الأولين من السنة الثانية، ثلث قيمة اشتراكات الفصلين الأخيرين من السنة الثانية). وقد رصدت الحكومة حينها مبلغ عشرة مليارات ليرة لتنفيذ المشروع يوجد منها في موازنة المؤسسة مبلغ ملياري ليرة يعاد تدوريها سنوياً في مصرف لبنان. تقضي الخطّة بإعادة تفعيل هذا البرنامج:

4.5.1. تفعيل برنامج "أوّل عمل شباب" على أن ترفع المؤسسة التقارير الدورية والتقييمات المناسبة إلى وزارة العمل التي ترفع تقريراً سنوياً عن النتائج مع تقييمها واقتراحاتها إلى مجلس الوزراء كما ورد في المرسوم 8691.

4.5.2. التأكيد على البند الخامس في المرسوم الذي يشترط على صاحب العمل عدم وضح حدّ لعقد عملٍ جارٍ بهدف استبداله بعقد عمل لأجير يعمل للمرّة الأولى وألا يكون مجموع الأجور التي يدفعها بتاريخ الإعفاء أقلّ من مجموع الأجور السابق لتوظيفه الأجير الجديد.

4.5.3. ينشأ بند إضافي في البرنامج يقضي بأن تدفع المؤسسة الوطنية للاستخدام للأجير اللبناني الذي يعمل للمرّة الأولى المقصود في برنامج "أوّل عمل شباب" بدل النقل المحدّد من قبل الحكومة اللبنانية للقطاع الخاص وذلك حال تأمين التمويل اللازم عبر هبات محلّية وخارجية، على أن تحدّد المدّة (ثلاثة أشهر، ستّة أشهر، سنة) وفقاً للتمويل المتوفّر.

4.6. جدول النفقات التقديرية:

4.6.1. لقد وُضع تقدير النفقات بناءً على الاستعانة بالموظفين المتعاقدين الحاليين وتلزيم شركات أو جمعيات حيث لا يمكن الاستفادة من خدمات الموظفين.

4.6.2. لم تلحظ النفقات التوفير الناجم عن عمليات ترشيد استخدام الأماكن والطاقة والموارد التكنولوجية والتي ستعوّض نسبة كبيرة من النفقات خلال الموازنة القادمة.

الفصل	البند وموارد النفقات	النفقات التقديرية
تحسين استدامة موارد الطاقة والأماكن	تركيب لوحات شمسية عدد 192 بطاقة إجمالية تبلغ 105 كيلووات. تركيب 10 بطاريات ليثيوم بقدرة 8.7 كيلو واط ساعة لكل بطارية. محولات Inverters طاقة 5 كيلو واط عدد 3 وطاقة 27 كيلو واط عدد 4. المنصة المعدنية ولوحات الحماية والتحكم. أجور التركيب.	$ 100,000
	إعادة هيكلة الخوادم وتحديث أنظمة التشغيل.	$ 10,000

تطوير البنية التحتية الرقمية (أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)	تحويل غرفة الخوادم إلى مركز بيانات Data Center.	
	تحويل مركز البيانات إلى سنترال اتصالات (نظام Voice over IP).	$ 10,000
	استكمال عملية الربط بين الطوابق ومركز البيانات.	$ 5,000
	تحسين نظام المراقبة البصرية.	$ 5,000
	إدارة المخاطر الرقمية (إنشاء مركز إصلاح واسترجاع البيانات).	$ 5,000
	التحول لنظام VDI (شراء 150 وحدة NUC).	$ 100,000
الحوكمة الرقمية	تطوير نظام ERP مع قواعد البيانات وتطبيقات واجهة المستخدم.	$ 100,000
	المجموع	**335,000 دولار أمريكي**

4.6.3. لم تدرج النفقات المرتبطة بتكلفة الدراسات والإحصاءات والتحاليل الواردة في هذه الخطّة، كما لم تدرج النفقات المرتبطة بتكلفة مشاريع تدريب الشباب واللبناني وتوفير فرص العمل لهم وتمكينهم من مزاولة مهن، وهي تكاليف تحدّد تواليًا عند بدأ الخطّة.

4.7. الجدول الزمني وتمويل تنفيذ الخطّة:

إنّ الجدول الزمني للتنفيذ الكامل للخطّة يعتمد بالدرجة الأولى على تأمين التمويل اللازم لتنفيذ العديد من البنود، ونظراً للصعوبات التي يواجهها لبنان يكلّف وزير العمل بالعمل على تأمين المنح المحلّية والدولية.